

جيش وطني مع شعب واع = وطن محترم

لويس إقليمس

بغداد



الأمم العظيمة والدول القوية تعتمد في قدراتها وجبروتها على طبيعة ومثانة قواتها المسلحة بكافة فصائلها وصنوفها. فهي الأمان وهي الرهان وهي الآداة بتصاعد قدراتها الاقتصادية والدفاعية والتجارية والعلمية وتحصين مجتمعاتها المختلفة ضمن بوتقة الوطن الواحد الذي لا يقبل التمييز والظلم والتفرقة في المواطنة إلا على أساس الكفاءة والجدارة والانتماء للوطن وليس للمجتمعات الطائفية والدينية والمذهبية والولاءات الحزبية. هذه التوصيفات الأخيرة للمجتمعات العربية القائمة هذه الأيام، ليس لها من وجود في أوساط الدول المتحضرة والتقدمة التي تتكفل باحترام أوطانها وشعوبها. فالأحزاب التي تتولى السلطة فيها لغترات مهما قصرت أو طالت، وتقف وقفة خشوع وهيبة وخشية أمام شعوبها لتؤذي لها الوفاء والحساب لفترة حكمها. فإن حكمت بالعدل والنزاهة والجدارة جذدت لها ولآياتها وأشدت بادانها، وإلا كان مصيرها الانسحاب من الساحة السياسية باحترام وبدون، وكرامة نفس. أما العسكر فلا حاجة له في مثل هذه الترهات التي يعدها لعبة ينادي السياسة وعشاق السلطة والجاه. فدوره يتمحور حول حماية البلاد ورعاية الدستور وتحقيق الأمن والاستقرار الذي يوفر حياة طيبة وهدأة ومرهفة للمواطن المشغول في مهماته وحياته الخاصة. كل على طريقته. لا ريب أن أية دولة تعتمد على قواتها المسلحة الوطنية في مراقبة حدودها وضمان أمن أراضيها وسماها وميائها، إيماناً منها بقدرة هذه القوات على القيام بواجبها الوطني بعيداً عن المصالح المفضية، يعني الكثير لنظامها وشعبها وتطوير فرصها بحياة أفضل. فالجيوش هي صاحبة اليد الطولى في قول الكلمة الفصل في شؤون البلاد والعباد حين الضرورة، وهي حامية الحجر والبشر إذا ما زاع الفكر وانحرف النظام وانجرفت الحكومات وسلطانها إلى غير طريق الإدارة الصحيحة للبلاد ومواردها وترصين قدراتها الداخلية والخارجية على السواء. فالجيش كما اعتدنا إنشاده "سور للوطن، يحميه أيام الحن". وهذا هو دوره الأساس في إعطاء القوة والرخم والثقة في صفوف الشعب الذي يعول في العادة على قدرة القوات العسكرية في البلد في مسك الأرض وأمنها وحمايتها ومن عليها من أية مخاطر أو مهالك أو اعتداءات أيا كان شكلها. لذا يكون اللجوء للسلطات العسكرية دوماً في تأمين استقرار الحياة ونسقتها وفق القوانين والحرص على مراعاة النظام بأي ثمن في بعض الأحيان. ولكن، عندما يقف الجيش، وأقصد الجيش العراقي المبنى على استراتيجية قوية واضحة ورؤية علمية ملتصقة بالوطن والشعب، عندما يفقد مثل الجيش عقيدته العسكرية ويتناقل عن مبادئه التي تأسس عليها ويخرج عن نطاق وإجباته الوطنية في حماية البلاد والعباد وينصرف لتأديته واجب الولاء للأشخاص وأحزاب السلطة ودول الجوار وغيرها، فإن مثل هذا المسار غير الأمن وغير القبول جدير بقسم ظهر المؤسسة العسكرية وإنهاء دورها الوطني والعسكري بسبب تحولها إلى دكاكين حامية لمصالح احزاب السلطة ومغيات الفساد وتجارة كل أنواع المنوعات التي تشهدنا اليوم ونسمع بعجانها وغرائبها. فالعديد من مثل هذه المخالفات والفساد والاختراقات في عراق ما بعد الغزو الملعون تحصل بحماية من قبل أجهزة السلطة وتحت رعاية جهات عسكرية متنفذة تأخذ على عاتقها تمرير الصفقات وبمسارومات غير نزبية تهدف لتحقيق مصالح ذاتية ضيقة في غير صالح الوطن والمواطن. والسبب بسيط، لكون مثل هذا الفساد والخروقات تعظم من قدرة المخابرات والمليشيات المرتبطة بها والتي تعمل نهاراً جهاراً بحمايته لجهات وأدوات متنفذة في السلطات الثلاث، وهذا شتر البلية. فهو الطريق الموصلى إلى الانحلال والاضطراب والترافع في قذورات البلاد ومواطنيها الصاغرين الذين لا حول لهم ولا قوة سوى الانتماس من رب العباد أزفة ساعة الصفر لإسقاط رموز هذه المفساد وإعادة العراق الجريح واهله الطيبين إلى أيام الزمان الجميل حيث الحضارة والثقافة والانفتاح وليس تكبير الحريات ونهب المال العام والأساد باسم الدين والمذهب والطائفة. من المؤسف القول لو أنه لم يجد الجيش العراق منذ إنشائه قدراته العسكرية في 2003 وحذف جديته العقائدية تماماً من جدول الجيوش العالمية، أية مسداة أو ثقل على الساحة الوطنية العراقية، بعد أن أصبح جزء من مجتمعات طائفية ومذهبية وحزبية تتعاطى السعي وراء مكاسب ومغانم خاصة وضيقة على حساب الوطن والمواطن، فالعقيدتين فيه خاصة للخصاص وكذا الترتيبات والدراسات أن وجدت، بعد أن كان في مصاف الجيوش العالمية وفي مقدمة جيوش المنطقة حيث كان يحسب للجيش العراقي ألف حساب وحساب في العقيدة والبطولات والتضحيات. بل تشبه الأحداث والوقائع والتاريخ أن كبار الضبط العرب كان لا بد من مرورهم عبر جندية الجيش العراقي في الأمانة لاستراتيجية جدياً عن رعايته والتفخر بعقيدته على حد سواء. أما ما حصل وما زال قائماً، وإحجام عناصر غير مختصة ودمج أخرى من خارج المؤسسة العسكرية الطبيعية بعمقة ضباط وربت عالية وغير استحقاق لتنافس أبناء هذه المؤسسة الأصلا وال"سلكيين". فليس له من هدف سوى إبقاء هذه الأخيرة ضعيفة وتحت رحمة أجهزة السلطة وأدواتها المتخفيين فيها من أحزاب وما يتبع من مليشيات هذه الأخيرة التي لا تخضع لسيطرة الدولة والكومرة، كما يتضح من المنهج القائم. لذا، ومن أجل أن يستعيد الجيش العراقي صورته المتوهجة به وإشراقاته وقدراته وحيدته العقائدية، لا بد من نظام سياسي جديد يعيد له هيئته أيضاً عبر توحيد الأجهزة الأمنية جميعها من دفاع داخلية وما وكل ما يعيد له بريقه ليعود كما كان بالأخص مؤسسة عقائدية قوية خالية من الشوائب والمخلاء، والتأثيرات الحزبية والطائفية لأدوات السلطة. وبهذا فقط، سيتمكن من استعادة دوره حامياً للوطن وأرضه وسمائه وميابه ومواطنيه جدياً عن تدلات الساسة والمغرضين والفاقدسين. وهذا يتطلب من القادة المخضرمين الذين تلقوا تدريباتهم وعلوهم في مؤسسات عسكرية عقائدية وطنية داخل أهم مؤسساته الحامية له وللشعب، أي العسكر لتتم سائر البلاد. فحيث يترصن عمل العسكر ويعرف تماماً قدراته وتتضح مهماته ويسيطر على مقاليد الأمن ويفرض النظام حتى لو كان بالقوة في بعض الأحيان حين استدعاء الضرورة، فهذا من شأنه أن يسهم بفرص المزيد من الاستقرار والأمان والثقة لسائر أنشطة الدولة الأخرى القربية والاقتصادية والعلمية وما سواها. وهذا لن يحصل إلا إذا اتسم قادة الجيش بالهئية واحترام شرف البداة العسكرية ومطالبة مراتبهم باحترام السياقات العسكرية التقليدية والأتسام بالانضباط الكئي وتنفيذ الأوامر من دون القبول بأي تهديد من أي طرف كان في السلطة أو الرضوخ لمصالح الأحزاب الحاكمة أو بالمطالبة، إضافة لحاسبة القصرين من أفرادها وعدم السماح لهم بالتعرب من شرف مسؤولية حماية النظام والوطن والشعب، فإذا انتصح الجيش واستعاد قوته واستقلاليت، استعاد الشعب أيضاً ثقته به من أجل وضع الأمور في نصابها وتشديد الشداة أيضاً بالوسائل الكفيلة التي يمكن اعتمادها بحسب الظروف والوقت المناسب. إنما العسكر، انتمازه الأبدى والاعتيادي للوطن وللشعب.

الإحباط بإسم عبثية الربيع والخريف والشتاء

نحن أصام محنة أخلاقية ضميرية فكرية، تلك القلة من الكتاب والمثقفين لا يتربصون فرصة أو منبراً إعلامياً أو اجتماعياً عما إلا ويستعملونها لحملات الاستهزاء والتخبيط، وخطوات الأوراق ونبش التاريخ، وإثارة الجنون الطائفي ومظالم الأقليات، حتى تنبثق الأجيال العربية، جيلاً بعد جيل، في حسيم المشاعر والأفكار والطموحات المتناقضة المهمة غير القادرة على تغيير الواقع. المطلوب هو ألا يسكت الكتاب والمثقفون العرب، المتعاطفون مع طموحات أمتهم في الوحدة والتحرر والعدالة والتقدم والحق بالآخرين، ألا يسكتون عن مقاومة تلك الحملات الظالمة التي لا تهدأ ولا تتخل. تفكر عربي من البحرين

المشاعر والغضب والجهود والتنظيمات والتضحيات الذاتية العربية، وعلى الأخص ما فخره شباب وشابات الأمة العربية من مشاهد تضالية سياسية أبهرت العالم كله.. إن ذلك النكران ليس فقط أنه يعبر عن اتهام باطل ظالم حقير، وإنما هو قمة الكذب المتاصر على كل الحياة السياسية التضالية الديمقراطية العربية، حاضراً ومستقبلاً.

رابعا، لا يكتفى بعض هؤلاء بتلك الحملة الظالمة على احلام وطموحات شباب هذه الأمة، فيضيفون إليها حملة علاقات عامة تنادي بمصالحة وتطبيع مع الكيان الاستعماري الاحتلالي الصهيوني، الذي يحتل أكثر من ثمانين في المائة من فلسطين العربية ويرفض رابعاً، لا يكتفى بعض هؤلاء بتلك الحملة الظالمة على احلام وطموحات شباب هذه الأمة، فيضيفون إليها حملة علاقات عامة تنادي بمصالحة وتطبيع مع الكيان الاستعماري الاحتلالي الصهيوني، الذي يحتل أكثر من ثمانين في المائة من فلسطين العربية ويرفض رابعاً، لا يكتفى بعض هؤلاء بتلك الحملة الظالمة على احلام وطموحات شباب هذه الأمة، فيضيفون إليها حملة علاقات عامة تنادي بمصالحة وتطبيع مع الكيان الاستعماري الاحتلالي الصهيوني، الذي يحتل أكثر من ثمانين في المائة من فلسطين العربية ويرفض

علي محمد فخر

المنامة



زهور الشعرات السياسية الفكرية الواضحة ويزوغ شمس ديمقراطية أكثر ضياء وأحسن تألقاً. لكن ليس من شك أيضاً بأن بعضها كان شتوياً عاصفاً، سلبياً بالرعد والبرق والفيضانات المدمرة، وبعضها تميزَ بتساقط أوراقه الخريفية المذهلة. إزاء تلك الفروقات الطبيعية فيما بين الانتفاضات العربية، لا تشير تلك النقاشات المستمرة المملة حول التسمية إلى عبثية كلامية ومماحات لغوية لا تقدم ولا تؤخر؛

صفة الثورة

لناخذ ثانياً الجدل حول ما إذا كان الذي حدث كان ثورات أم انتفاضات أم حراكات، ليس ما حدث في كثير من مجتمعات العرب، صعوداً وهبوطاً، نجاحاً وانهكاساً، مؤقتاً أو مستمراً، شمل في مختلف مراحل مسيرته أحياناً صفة الثورة وأحياناً صفة الانتفاضة وأحياناً الحراك؛ بل أكثر من ذلك، هل يحن لنا أن نتجاهل دماء

ليس من شك بأن بعض الانتفاضات تميزت بهبوب

نسائم نشدان الحرية وتفتّح زهور الشعارات السياسية الفكرية الواضحة ويزوغ شمس ديمقراطية أكثر ضياء وأحسن تألقاً.

لكن ليس من شك أيضاً بأن بعضها كان شتوياً عاصفاً، مليئاً بالرعد والبرق والفيضانات المدمرة. وبعضها تميزَ بتساقط أوراقه الخريفية المذهلة.

الإصلاح الحضاري للمجتمع العراقي

توجه دعواتنا الى اصحاب الوضع القائم، فهم جزء منه، واصحاب المصلحة في استمراره، أنهم جزء من المشكلة وليسوا جزء من الحل. ان التغيير لا يمكن ان يتم بواسطة قوى الحالة القائمة انما بيد قوى تغيير من خارج الحالة القائمة، وهذه هي القوى هي المواطن نفسه المتخضر من الوضع القائم من جهة، والمستفيد من تغييره من جهة ثانية، والمطالب بالتغيير من جهة ثالثة.

يتطلب الوضع العراقي في حالته القائمة اصلاحاً حضارياً شاملاً، حيث يتميز الوضع القائم بعدة خصائص منها اولاً، الخلل الحاد في المركب الحضاري للمجتمع العراقي والقيم الحافة به، وهذه هو جوهر الخلل الحضاري المزمن في مجتمعنا، كما بينا في الاسطر السابقة.

ثانياً، غياب مشروع بناء الدولة الحضارية الحديثة وركزتها وخاصة المواطنة والديمقراطية والمؤسسات والقانون والعلم الحديث.

ثالثاً، غياب التأسيس التي رافقت اعاد بناء الدولة العراقية التي انهارت بعد سقوط النظام البعثي الصدامي رابعاً، المحاصصة الحزبية والطائفية والعرقية في تشكيل السلطة التنفيذية بكافة مؤسساتها التي قلل من كفاءة الحكومة وقدرتها على الانجاز بقيلة السنوات ال ١٥ الماضية.

خامساً، الفساد الذي عم وشمل كل مؤسسات الدولة واجهزتها والذي ادى بدوره الى هدر المال العام وتعطل عجلة الانجاز.

سادساً، ضعف انتاجية المجتمع العراقي في الزراعة والتربية الحوانية والصناعات مختلف اشكالها، ولغلبة الطابع الاستهلاكي الاستهلاكي على الاقتصاد العراقي ذي العامل الواحد.

سابعاً، كل هذا جعل النظام السياسي الحالي في العراق نظاماً هجيناً، يملك مظاهر معينة من الديمقراطية مثل الانتخابات الدورية، لكنها مفرغة بالكامل من مضمونها الديمقراطية وتقوم بتخفيف الإرادة الشعبية وتعطل مفهوم تداول السلطة، وهذا ما جعل الدولة القائمة دولة فاشلة بكل المقاييس الدولية العلمية ويحتم موضوع التغيير والإصلاح وإعادة بناء الدولة بدء من الدستور وما بعده.

ويخشى ان نقول ان الوضع القائم غير قادر على تجاوز ذاته، وبالتالي غير قادر على التغيير والإصلاح والانتقال بالدولة العراقية من حالة النظام الهجين الفاسد والفاشل الى حالة الدولة الديمقراطية والحضارية الحديثة التي توفر للإنسان حياة كريمة تليق به، واذاً، فإننا حينما ندعو الى الإصلاح والتغيير، فإننا لا

كل البنى الفوقية للمجتمع من اقتصاد وسياسة وثقافة الخ. وغني عن البيان ان بعض الفلسفات السياسية والاجتماعية كالماركسية لها نظرة مختلفة لمستوي التغيير، وبالنسبة لستة مجتمعنا العراقي الراهنة، فإن الفكرة المستقبلية للتغيير هي #الدولة الحضارية الحديثة التي تقوم على خمسة اعمدة بنوية هي: المواطنة، الديمقراطية، القانون، المؤسسات، العلم الحديث.

ولما كان الإنسان هو الطرف الفاعل والأساسي في المركب الحضاري، وهو بالتالي الطرف الاساسي في التغيير، فإن تغيير الإنسان، واعادة تربيته وتنشئته، هي المحور الاساسي في عملية التغيير والإصلاح الحضاري، بهدف إنتاج الإنسان الحضاري، او المواطن الفاعل. وكما كان التخلّف متعدد الجوانب والمجالات، فإن الإصلاح الحضاري سيكون متعدد الجوانب والمجالات. ومن هذا المنطلق على سبيل التوضيح لا الحصر:

اولاً، الإصلاح القيمي: وهو يستهدف اشاعة وترسيخ القيم الحافة بعناصر المركب الحضاري الخمسة، وتمكين الناس عليها اي ان تصبح ثقافة وسلوكاً سائدين في المجتمع.

ثانياً، الإصلاح المنهجي الذي يستهدف اشاعة الاسس والقواعد العلمية للتفكير العقلي السليم، والحوار الحضاري المنتج.

ثالثاً، الإصلاح السياسي الذي يستهدف اشاعة روح المواطنة والديمقراطية، وترسيخ دور المؤسسات وحكم القانون.

رابعاً، الإصلاح الديني الذي يستهدف ترسيخ البعد الحضاري للدين والممارسات الحضارية والمتحققة من ذلك، وتحرير الدين من عوارض التخلّف التي لحقت به.

خامساً، الإصلاح الاقتصادي، الذي يستهدف بناء اقتصاد وطني وفق الاسس العلمية الحديثة ولتحقيق الاهداف الحضارية للاقتصاد المتملة بتعدد مصادر الثروة وحمايتها، وتنمية الانتاج، وعدالة التوزيع، واخلاقية النشاط الاقتصادي، وتحسين نوعية الحياة، وتحقيق الرفاهية، وتطبيق الضمان الاجتماعي الخ.

سادساً، الإصلاح الاجتماعي الذي يستهدف تحرير المجتمع من العادات والتقاليد التي لحقت به بسبب التخلّف، وتحقيق العصمة الوطنية، وتحسين وضع المرأة، الخ.

سابعاً، الإصلاح التربوي، من خلال اعتماد نظام تربوي حديث

محمد عبد الجبار الشبوط

لندن



التصديق بلا تثبت، والاستنتاج بلا مقدمات صحيحة، والتعميم في اطلاق الاحكام، والاحكام المسبقة، وربط الجدل العلمي بالأشخاص (تخصيص الموضوع)، وافتراس سوء النية في المقابل (شيطنة الطرف الآخر)، الخ.

ثانياً، التخلّف الأخلاقي، الذي يحصل بسبب انهيار منظومة القيم العامة مثل التطوع، والتعاون، والصدق، والاحلاص، وعدم قبول الفساد، وعدم احترام القانون، وعدم احترام الطرف الآخر، وغياب التسامح، وعدم القدرة على التعايش، والسلبية والاتكالية، الخ.

ثالثاً، التخلّف السياسي، الذي يتجلى باشد صورته واعلى درجاته بالاستبداد والديكتاتورية ومصادرة الحريات واستئلاء القلة على مقدرات البلد وعدم القدرة على العمل الجماعي على اساس القيم المشتركة، ولغلبة الانتماءات الفرعية السابقة لظهور الدولة على الهوية الوطنية المشتركة الجامعة، والفساد السياس، الخ.

رابعاً، التخلّف الاقتصادي، الذي يظهر على شكل الهدر العام بالثروات الطبيعية وعدم استغلالها بطريقة سليمة ما يؤدي الى تراجع الزراعة والصناعة ومن ثم الخدمات، ولغلبة المول الاستهلاكية على الطبيعة الانتاجية للمجتمع، والفقر، والبطالة الحقيقية او المقنعة، والاعتماد على مصر واحد للدخل كالكفط الخ.

خامساً، التخلّف الاجتماعي، الذي يتجلى بحالة الانقسامات المجتمعية الحادة، ولغلبة الانتماءات الفرعية ما قبل الدولة على الانتماء الوطني العام، والطائفية، والتعصبات الفرعية، والنظرة غير المنصفه للمرأة، وعدم معالجة حالة اللامساواة الطبيعية (الهرمونين) بشكل عادل وانساني.

سادساً، التخلّف الإداري، والذي يتمثل بسيطرة الاساليب القديمة في الادارة، والروتين، وعدم شيوع استخدام التكنولوجيا المعاصرة في الادارة، والفساد الإداري، وتعدد الإجراءات.

سابعاً، التخلّف التربوي، الذي